دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية –دراسة حول الأسباب والتداعيات

د. ناصري سميرة.
أستاذة محاضر أ
جامعة عباس لغرور خنشلة

الملخص:

شهد العالم العربي مؤخرا عدة ثورات تفاجئ بها العالم العربي بأسره، كانت بدايتها بعربة البوعزيزي التي اشتعلت بتونس ثم انتقلت إلى دول أخرى كمصر وليبا والباقي في مخاض عسير لم يعرف نتيجته ان كانت لصالح الشعب الذي أراد التغيير أو للنظام الذي يريد البقاء.

فلقد رأينا بعض الدول تترنح ورغبات شعوبها سوريا كأنموذج مازال للان تحت وطئة هته الثورة وتجاذبات القوى الكبرى والإقليمية إزائها، فقد افرز العراك السوري أزمة دولية تمثلت في الكم الكبير من اللاجئين نحو كل من تركيا الأردن وغيرها وأخيرا قوارب الموت نحو أوروبا.

هذا ما يستدعي ضرورة إيجاد حل سريع من طرف المنظمات الدولية والإقليمية لاحتواء هته الأخيرة فالوضع الداخلي بسوريا يتصف بتعدد الفصائل من جهة وقوة ضربات النظام على المدن والقرى من جهة بمساعدة روسية وأطراف خارجية أخرى،أسهم هذا الوضع تعقيدات جيواستراتيجية كبيرة كان ولابد من تدخل إقليمي ودولي لإيجاد سبل لحل هته الأزمة بدءا من المبادرة العربية الأولى وصولا إلى مؤتمر جنيف الثالث والتي أسفرت إلى يومنا هذا فشلا ذريعا في توقيف العنف والدمار في سوريا.

Abstract :

The Arab world has witnessed several recent revolutions surprise by the Arab world as a whole, beginning with a bouazizi sparked by Tunisia then moved to other countries like Egypt and Libya and the rest in the throes of a difficult result not known though for people who wanted change or system that wants to stay.

We have seen some countries reeling and wishes Syria as model still now under scurrilous corrupts the revolution and major powers are powers and which have produced, regional fighting Syrian international crisis was the large amount of refugees towards both Jordan and Turkey and finally death boats toward Europe.

This calls for the need to find a quick solution by international and regional organizations to contain the internal situation through Syria, characterized by multiple factions and power system strikes on towns and villages by hand with the help of Russian and other external parties, shares this position had large geostrategic complications of Regional and international intervention to find ways to solve this crisis starting from the first Arabic initiative down to the third Geneva Convention which led to the present miserably at arrest of violence and destruction in Syria.

مقدمة:

شكلت الأزمة السورية مدخلا جديدا لإعادة رسم التحالفات في المنطقة وتوازناتها وان هذه الأزمةبدأت داخلية وسرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية عما يحصل للشعب والأرض، فلقد تعرض الشعب السوري لأبشع أنواع القتل من قبل النظام أو المعارضة، فقد تحولت التركيبة المختلفة للشعب إلى نقمه عليه في ظل الأزمة،ومع اشتداد ضربات النظام للمدن والقرى بشتى أنواع الأسلحة حتى المحرمة دوليا، مما استدعى تحرك النظام الإقليمي والدولي لإيجاد حل للازمة السورية وإخراجها من عنق الزجاجة.

فرضت هته التعقيدات الجيواستراتيجية وتشابك المصالح بين القوى الدولية والإقليمية حالة من التوقف في الملف السوري ولا سيما إنتاج حل سياسي للازمة.

سنحاول في هته المداخلة الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى ساهمت المنظمات الدولية والإقليمية في إيجاد حلول لازمة اللاجئين السوريين وما هي أبرز نتائجها؟

وللإجابة على الإشكالية قسمنا محور دراستنا إلى:

المحور الأول: أهم أسباب الثورة في سورية.

المحور الثاني: تداعيات الأزمة السورية.

المحور الثالث: أوضاع النازحين واللاجئين السوريين والتدخل الأممي والإقليمي في حل مشكلتهم.

المحور الرابع:دور جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية.

المحور الخامس: المبادرات التي طرحتها حركة عدم الانحياز.

المحور السادس: الإطار الدولي لحل الأزمة السورية.

المحور الأول: أهم أسباب الثورة السورية:

يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- الثورات العربية ونجاحها في إسقاط أنظمة رات فيها شعوبها أنها دكتاتورية مما شجع الشعب السوري أن يقتدي بثورة الياسمين والثورة المصرية محاولا تغيير النظام الذي تميز بالتسلط.
- غياب المشروع المشترك الذي تجتمع عليه السلطة الحاكمة والشعب معا، حيث عاشت سوريا ومنذ حكم حافظ الأسد حكما تسلطيا فتجميع السلطات كلها في يد واحدة متمثلة في رأس السلطة حافظ أسد بعد انقلابه العسكري عام 1970م، ورفعه إلى درجة التأليه وتأسيس نظام مؤيد له عسكريا وأمنيا.
- تشكيل وحدات عسكرية طائفية في معظمها عاثت فسادا في المجتمع (سرايا الدفاع، سرايا الصراع، الوحدات الخاصة، فرع المخابرات الجوية، جمعية المرتضى وهي ميليشيا بغطاء ديني، ميليشيا الشبيحة التي استباحت أملاك الناس، وفرضت الإتاوات عليهم قبل انطلاق الثورة، ثم سميت وحدات الدفاع الوطني في أثناء الثورة، وارتكبت أفظع المجازر الوحشية تحت شعار : بقاء الأسد أو حرق البلد كما استخدم ميليشيا إجرامية من المخبرين السريين تنبث في كل مكان، وتحصي على الناس أنفاسهم هذا ما ساهم في كبت الحريات وحرمان المواطن من حريتهفي التعبير عن رأيه، وشعوره بالخوف الدائم[1].
- محاولة النظام الأسدي تدمير هوية الشعب السوري العربية الإسلامية من خلال العلمانية المعادية للدين أولا، ثم بفرض التشيع ترغيبا وترهيبا بعد تحالفه مع نظام طهران، وخاصة في

عهد بشار الأسد وهذا ما أدى إلى هيمنة الطائفيين وعملائهم على مفاصل الدولة العسكرية، والأمنية، والاقتصادية،والسياسية، وشعور غالبية الشعب السوري بالإقصاء والاضطهاد، فعلى سبيل المثال أول الثورة كان على رأس الجيش 1200جنرال منهم ألف من النصيريين و200 من الطوائف الأخرى[2].

- طبيعة التحول الاقتصادي الذي قام به النظام السوري منذ تولي بشار الأسد الحكم حيث تميز هذا التحول والذي اصطلح عليه ب اقتصاد السوق الاجتماعي والذي ساهم بتدمير الطبقة المتوسطة من المجتمع وأضحى هناك طبقة فقيرة وأخرى غنية غنى فاحشا.
- شعور السوريين بأن من ينتمي إلى الطبقة العلوية هو مواطن من الدرجة الأولى والآخرين من الدرجة الثانية.
- استمرار فرض حالة الطوارئ، وانتهاك حقوق المواطن وخصوصياته بعد انتصاراته مع صراعه مع الإخوان المسلمين منذ سنة 1982، وتحولت معه سوريا منذ ذلك الوقت إلى دولة بوليسية.
- تغييب الآلاف من أصحاب الرأي في السجون وتصفيتهم فيها، وأشهر ما في ذلك مذبحة سجن تدمر الصحراوي عام 1980م التي راح ضحيتها ما يقارب الألف من خيرة شباب سورية الجامعيين مع أدى إلى انعدام العدالة الاجتماعية، بشكل غير مسبوق وغير محتمل، إذ نشأ تحالف طبقي حاكم دأب على استغلال الشعب وامتصاص دمائه وعرقه، فكان ينهب ويسرق ويراكم الثروات، في الوقت الذي كان فيه الناس يتضورون جوعا وقهرا[3].
- انتشار التعليم في الطبقة الوسطى والدنيا، فأصبح لها رأي عام وتطلعات، فإحساسها بالظلم ازداد بسبب زيادة الوعي، وارتفع سقف مطالبها مع حضور التجربة والنموذج التي يمكن محاكاتها كالنموذج " التركي" في أذهان الشعب السوري ومع بداية الثورة التونسية تجاوز الشعب حالة الخوف واستعد للتضحية من اجل الحصول على الحرية والعيش بكرامة إنسانية.
- وجود الشرارة المباشرة لانطلاق الثورة في درعا حين كتب مجموعة من الفتيان على جدران مدرستهم عبارة في غاية البساطة " أجاك الدور يا دكتور " والوحشية التي قوبلوا بها في فرع

المخابرات، ثم الإساءة الوقحة التي وجهها عاطف نجيب رئيس فرع المخابرات لأعيان العشائر حين ذهبوا يطالبون بالإفراج عن هؤلاء الفتية، ورأس النظام بشار لم يعاقبه على ذلك.

- وجود وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة،كالفيسبوك وتوتير بوصفها فضاءا يحقق التواصل بين الثوار وهذا ما ساعد على انتشار الثورة من درعا إلى باقي المحافظات السورية.

ومن هنا نرى أن النظام السوري سار بخطى بطيئة في إصلاح الجوانب السياسية بعكس الجانب الاقتصادي،كما أن محاولاته الإصلاحية اصطدمت بأصحاب المصالح الذين أعاقوا حركة الإصلاح خوفا من أن تتهدد مصالحهم السياسية والاقتصادية، إضافة إلى اتباع الرئيس سياسة القمع في مواجهة الحركة الوطنية وإغلاق الصحف والمنتديات وانقسام المعارضة وعدم وجود برامج منسقة أعاق عملية الإصلاح الأمر الذي اسهم في انحسار دور المعارضة، كذلك اهتمام النظام بالسياسة الخارجية عن الداخلية أدى إلى تزايد نقمة الطبقة الوسطى المعارضة للنظام السياسي، كل هته المتغيرات والأسباب التي تم ذكرها غذت وساعدت في اندلا ع الثورة السورية.

المحور الثاني: تداعيات الأزمة السورية

أولا: على الجانب السياسي

لقد بدأت الأزمة السورية حالة تقليدية من الصراع الداخلي بشأن توزيع السلطة والثروة في بلد يحكمه نظام استبدادي لم يكتفي باحتكار مصادر القوة، بل اضفى على نفسه نوع من القداسة التي ترفض جميع أشكال المشاركة،لكن موقع سوريا الجيوبوليتيكي وفشل النظام في معالجة وإدارة الأزمة سرعان ما أسهم في عسكرة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في دائرة الاستقطاب الإقليمي التي عملت على تحويل الحركة الاحتجاجية عن مطالبها التنموية من خلال إثارة العامل الطائفي خاصة في المدن المختلطة واسهم في حدوث الأزمة. ومما سبق نستنتج تداعيات الأزمة السورية على الحياة السياسية في سورية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- الانقسام البنيوي وتفريغ بعض المدن من سكانها بسبب التطهير الطائفي بين النظام ومعارضيه[4].

- نقل الأزمة من الأطراف إلى المركز مما ساعد على غياب الأمن في الأرياف وانتشار الاختطاف المسيس من قبل النظام والمعارضة.
- فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية.
- حدوث اختلالات أمنية في المناطق الحدودية مع دول الجوار بسبب الهجرة القسرية واللجوء مما ساهم في تزايد الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن المعارضة المنتشرة عبر الحدود ونظرا لعدم قدرة النظام على تامين حدوده الأمر الذي اسهم إلى انتقال الأزمة والعنف من الداخل نحو دول الجوار في ظل حركة السوريين، إذ اصبحوا مكونا من مكونات السياسة اللبنانية الداخلية بكل صراعاتها وجذورها الطائفية،كما اسهم تدفق اللاجئين إلى تغيير موازين القوى داخل الطائفة السنية بحد ذاتها لصالح تصاعد دور التيار السلفي في طرابلس وصيدا،إضافة إلى تزايد مخاوف الأردن من تسلل العناصر الجهادية إلى داخلها واستهداف النظام السوري له بسبب فتح أبواب للاجئين، أما بالنسبة للعراق فقد تزامن تدفق اللاجئين على العراق مع وجود حركة عكسية لمسلحي القاعدة للقتال في سوريا،حيث أصبحت سوريا ملجا للعناصر المتطرفة بجانب تهريب السلاح[5].
- استمرار الاعتماد على الحل العسكري من قبل السلطة وتطور العنف المسلح بين كافة أطراف الأزمة السورية مما أدى إلى خروجها من أيدي السوريين وتزايد الاستقطاب الإقليمي والدولي لطرفيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا:تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاجتماعي والإنساني:

لقد أثرت الأزمة السورية بشكل سلبي في الوضع الإنساني وخلفت اختلالات كبيرة في البنية الاجتماعية، فقد ساهمت الأزمة في انتشار التطرف والتعصب بشكل كبير في المجتمع مما أدى إلى تغير كبير في التوزيع السكاني ضمن الأراضي السورية نتيجة لتزايد معدل الوفيات بشكل مباشر وغير مباشر بسبب اشتداد العنف وغياب الرعاية الصحية[6].

ارتفاع معدلات اللجوء إلى الدول المجاورة يرجع لمجموعة من العوامل ومن أهمها ما يلي:

1- **غياب حل في الأفق القريب**: شهدت الساحة السورية تطورات مهمة خلال النصف الأول من عام 2015، فالانتصارات العسكرية التي حققتها المعارضة المسلحة استنزفت النظام وأظهرت عجزه عن الدفاع عن مواقعه ونتيجة لتوسع تنظيم الدولة في مناطق النظام أيضا، فعاد الحديث عن ضرورة إيجاد حل سياسي للازمة السورية ووضع بيان جنيف الأول موضع التنفيذ، وأيضا التدخل الروسي المباشر في القضية بصواريخه التي دمرت عدة قرى وأحياء. مما دفع الكثير من السوريين الباحثين عن الاستقرار إلى النزوح وركوب البحر طلبا للجوء إلى بلدان أخرى بدلا من انتظار حل لهذه الأزمة والذي لا يبدوا انه قريب[7].

2- **ظروف اللجوء القاسية:** الحقت سنوات الحرب الطويلة الضرر بحياة ملايين السوريين وبمصالحهم, كما استنزف اللجوء مقدراتهم ومدخولاتهم وافقدهم فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو تعليم أبنائهم, فاغلب دول اللجوء الرئيسية (ماعدا تركيا) تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية وتنتشر فيها البطالة إضافة إلى غلاء المعيشة فيها وجاء خفض الأمم المتحدة لمساعداتها ولا سيما في ما يتعلق بالصحة ودعم التعليم ليضاعف معاناتهم ويعرضهم للعوز الشديد ويهدد مستقبل أبنائهم, وبموازات هذا شكل الترحيب الألماني ونيتها على استقبال 800الف لاجئ خلال عام2015 حافزا قويا دفع طالبي اللجوء إلى إعادة النظر في خططهم المستقبلية وشد الرحال إلى أوروبا هربا من أوضاع اللجوء القاسية[8].

3- **اختلاف أوضاع تركيا**: وفقا لإحصائية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة فان تركيا تحتضن ما يوازي 45% من إجمالي اللاجئين السوريين في الخارج المسجلين لدى الأمم المتحدة واغلبهم من المدن المجاورة والقريبة من تركيا كدرعا وريفها وحلف وريفها و إدلب وحمص ودمشق وطرطوس ودير الزور واللاذقية...الخ[9]، وخلال السنوات الأربعة الماضية كانت تركيا الوجهة المفضلة للاجئين والمهاجرين السوريين وذلك لعدة أسباب, ولعل أهمهما و ابرزها القرب الجغرافي، الاقتصاد القوي والحكومة الداعمة لهؤلاء اللاجئين وسهولة التنقل منها

واليها. لكن الأوضاع تغيرت كثيرا خلال الأشهر الماضية إذ شددت الحكومة التركية الإجراءات الأمنية وأغلقت حدودها أمام النازحين بسبب التهديدات في ولاياتها الجنوبية. بناءا على هذا أضحت السواحل التركية بالنسبة للمهاجرين السوريين نقطة انطلاق في اتجاه الجزر اليونانية القريبة، خصوصا وان السلطات التركية أخذت تتوانى في الآونة الأخير في ملاحقة ومعاقبة شبكات التهريب، وهناك من يرى أن الأمر مقصود من طرف الحكومة التركية وذلك بغية معاقبة الغرب جراء تقاعسهم لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين وتحمل تركيا عبئ تواجدهم عندها.

4- **المناخ الجغرافي الملائم**: تكررت الأحداث المأساوية خلال شتاء 2015 إذ قضى مئات اللاجئين ومعظمهم من السوريين غرقا في مياه البحر المتوسط دون الوصول إلى إيطاليا أو اليونان بسبب سوء الأحوال الجوية وعلى الرغم من إن الحركة لم تتوقف فان أعداد كثيرة من المهاجريين فضلت تأجيل رحلاتها البحرية الى أشهر الصيف.

ثالثا: على الجانب الاقتصادي

سببت الأزمة السورية اختلالات كبيرة في الاقتصاد السوري ما أدى إلى انتشار الفقر المدقع وانتشار البطالة بالإضافة إلى مشاكل اجتماعية أخلاقية أهمها:

- ارتفاع معدل التضخم نتيجة انخفاض إيرادات الحكومة ب نحو25% عام 2012 نتيجة الحظر المفروض على العائدات النفطية المقدر بنحو 4بلايين دولار[10].
- فقدان النظام السيطرة على جزء كبير من الأراضي الغنية بحقول النفط وخضوع جزء منها لسيطرة الحزب الاتحاد الديموقراطي الكردي في الشمال الشرقي وجزء أخر لسيطرة المعارضة الإسلامية[11].
- فرض العقوبات الاقتصادية على مقدرات النظام السوري أسهم في هجرة رؤوس الأموال.

المحور الثالث: أوضاع النازحين واللاجئين السوريين والتدخل الأممي والإقليمي في حل مشكلتهم

كما ذكرنا سابقا أن الدول الإقليمية هي الدول الأولى التي استقبلت كما هائلا من اللاجئين وسنحاول في هذا المحور معرفة حجم المعاناة من ناحية الحقوق الإنسانية التي كفلتها قوانين اللاجئ في جنيف1951م. وأيضا دور المنظمات الإقليمية والدولية في تقديم المساعدات لهم في ظل الأزمة.

أولا: أوضاع اللاجئين في دولة الأردن

الأردن من الدول التي كانت الملجأ الأولي لعديد من اللاجئين السوريين وهي تستقطب 103488الف لاجئ مسجل، لكنه يعتقد أن هناك أعدادا أضخم من ذلك والتي لم يتم إحصاءها بعد، حيث أعلنت الحكومة الأردنية أن ما نسبته 65% من اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية والباقي في المعسكرات التي أعدتهما الحكومة الأردنية كمخيم الزعتري. ورغم الأعباء الاقتصادية والأمنية التي فرضتها الدولة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى عدد من محافظات الأردن، إلا أن تداعيات الأزمة لا تقتصر على الجوانب السلبية. إذ أن قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلا عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة في شكل غير مسبوق.

ويستضيف الأردن ما يتجاوز المليون ونصف المليون سوري، حيث تم استيعاب اقل من نصفهم في عدد من مخيمات اللاجئين في محافظات الشمال على نفقة الأمم المتحدة والدول المانحة، فيما تعيش غالبيتهم بإمكانياتهم المالية الخاصة وفي الوقت الذي يشكل فيه اللاجئين عبئا على الموارد الاقتصادية – بحسب وجهة نظر الحكومة – إضافة إلى تعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعية لضغوط متزايدة، إلا ان ممثلو قطاعات تجارية وصناعية أردنية يرون فرصا للاستفادة على صعيد الاقتصاد في إطار مجتمعاتهم المحلية[12].

وأظهرت إحصاءات رسمية صادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية أن عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل الأزمة وبعدها يبلغ قرابة مليون و700 ألف شخص، منهم 750 الف سوري كانوا موجودين في المملكة قبل الأزمة بتاريخ 15 آذار (مارس) 2011.واشارت نفس الإحصاءات إلى إن هذه الأعداد تشمل المسجلين في مخيمات الزعتري ومريجيب الفهود والرمثا، موضحا أن صفة اللاجئ تنطبق على كل من يحمل بطاقة المفوضية السامية التابعة للأمم

المتحدة والتي تتولى حمايته والمحافظة على حقوقه لحين عودته الطوعية إلى بلاده التي خرج منها طالبا اللجوء بسبب الحرب والمعاملة غير الإنسانية التي يواجهها في بلاده. وحددت المفوضية في الأردن 3 مراكز لتسجيل اللاجئين السوريين فقط وتشمل عمان واربد ومخيم الزعتري وهذه المراكز المعتمدة التي تقوم بالإشراف على منح بطاقة اللاجئ والتي تخوله الاستفادة من خدمات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتتكفل بتقديم الحماية المدنية والحقوقية له في البلد الذي لجأ إليه ودون أي تعرض للمسالة القانونية إلا في حالات قيامه بأعمال تتعارض مع التعليم أتوا للأنظمة المعمول بها في الأردن. وبحسب دراسات محايدة، تبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد حوالي 2500 دينار سنويا تتحمل الأمم المتحدة والدول المانحة الجزء الأكبر منها[13].

حيث عبرت منظمة أطباء بلا حدود عن وضع كارثي للمخيمات وان حجم استيعابها لم يعد يكفي لكل اللاجئين والذين يتوافدون بالمئات على الحدود الأردنية مما شكل تهديد أمنى للدولة الأردنية ويؤوي مخيم الزعتري أكثر من 160 ألف لاجئ سوري، ويقع في محافظة المفرق شمال المملكة على مقربة من الحدود السورية، وشهد من قبل أعمال شغب احتجاجا على سوء الأوضاع داخل[14].

ومن ناحية المساعدات التي تتلقاها الأردن لسد تكلفة اللاجئين تكشف أرقام وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم المساعدات التي تلقاها الأردن خلال 13 عاما بلغت 16.4 مليار دولار منها 11.2 مليار دولار منح، ونحو 5 مليار دولار قروض ميسرة. وتتناقض المعلومات المتوافرة مع تصريحات وزير الداخلية الأردني حسين هزاع المجالي الذي قال إن نحو 600 ألف سوري يعيشون في الأردن على حساب الدولة والمواطن، مشيرا إلى أن ما يتلقاه الأردن من مساعدات في أزمة اللاجئين لا يتجاوز 30 بالمئة من الكلفة التي ترتبت على استقبالهم على الأرض الأردنية[15].

ومن أبرز ما يعانيه اللاجئ في الأردن حسب دراسة جديدة أجرتها منظمة "كير" العالمية أن نصف مليون لاجئ سوري ممن يعيشون في المناطق الحضرية بالأردن، باتوا يصارعون أكثر من ذي قبل للتأقلم مع تحديات السكن غير اللائق والديون الكبيرة وتكاليف المعيشة المتزايدة والتعليم لأطفالهم. كما أشارت المنظمة إلى خطر الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال حيث ما نسبته 52

من الأولاد % يرتدون المدارس بينما ما نسبته 62% من الإناث لا يرتدون والبقية يقومون بإعالة الأسرة في غياب الأب[16].

تقول سلام كنعان، المدير الإقليمي لمنظمة كير في الأردن أن الثلاث سنوات الأولى من الأزمة السورية جردت عائلات اللاجئين إلى حد أصبحوا معه معدومين أكثر فاكثر وكلما طالت إقامتهم في البلدان المجاورة، كلما اصبحوا معرضين اكثر للخطر من النواحي المادية فالعائلات الفارة من ويلات الحرب نفذت منهم مدخراتهم المالية بسبب ارتفاع أجور السكن فاكثر من 30% من اللاجئين السوريين في الأردن لا يعيشون في المخيمات، بل في أحياء فقيره في المناطق الحضرية على أطراف المدن الأردنية وغالبا في مناطق غير لائقة وفي مستوطنات من الخيام غير المنظمة وفي ملاجئ مؤقتة،وفي المجمل تتشارك اكثر من عائله في السكن في شقق صغيره يتوجب على الأسر انفاق ما يبلغ متوسطه 260 دولار شهريا على الإيجار، وبالنسبة للاجئين اللذين يواجهون صعوبات وتكاليف باهظه للحصول على تصريح عمل في الأردن، تشكل القدرة على دفع الإيجار احد اكبر مواضيع القلق الملحة لديهم، كما أن 36%من العائلات المسجلة لدى منظمة كير تراسها نساء فقد فررن بدون أزواجهن، الذين إما ظلوا في سوريا أو أصيبوا في المعارك أو تعرضوا للقتل أو الاعتقال،إن النساء يرعين أطفالهم والأقارب من كبار السن، ولكنهن يواجهن صعوبات في جني المال[17] .

لقد وجدت منظمة كير أن الأثر الاجتماعي والنفسي للحرب على لعائلات يبعث على قلق متزايد، وتقول كنعان ينتاب القلق بصورة خاصة اللاجئين اللذين هجروا لسنوات ولم يعد لديهم المزيد من الموجودات بشأن كيفية تغطية نفقاتهم الشهرية والتعامل مع الحالات الطبية الطارئة.

ثانيا: اللاجئين السوريين في لبنان

أما في لبنان فان نسبة العابرين عبر الحدود بدون أوراق رسمية يشكل 26% والعابرين بطرق رسمية 73.4%،أما الجرحى والمصابين فتقدر نسبتهم 0.5% من اللاجئين إلى لبنان[18].يبلغ الرقم التقريبي لعدد اللاجئين السورين في لبنان نحو 80800الف لاجئ يرى قسم من اللاجئين وبشكل متزايد أن ما يحدث لهم يعكس الانقسامات السياسية المتأصلة في لبنان ويؤثر بشكل مباشر على وضعهم القانوني والإغاثي واختلاف التعامل معهم من منطقة إلى أخرى في لبنان، فمنهم من يراهم

أناس هربوا من ويل العنف، ومنهم من يراهم أبطالا للثورة ومنهم من يراهم خونة وما هم إلا بأداة بيد القوى السياسية في لبنان وتقوم المفوضية والمنظمات الشريكة بتقديم بعض المساعدات للاجئين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في بعض المناطق القليلة.

- **مناطق تواجد اللاجئين في لبنان:**

- منطقة طرابلس أبو سمرة حوالي 67% من اللاجئين تتكفل بهم جمعية الإرشاد والإصلاح من ناحية الإغاثة والمأكل والمشرب والملبس والمفوضية العليا الخاصة بشؤون اللاجئين وبعض الجمعيات الأهلية[19].
- منطقة وادي خالد والقرى المجاورة حيث كافة أنواع المساعدات يتكفل بها أهالي تلك المنطقة يقدر عدد اللاجئين حوالي 6000عائلة غير أنها هذه الإعانة غير كافية للفرد من ناحية الغذاء والصحة أما التعليم فهو لفئة محدده فقط.
- منطقة عكار والقرى المحيطة يبلغ عدد العائلات السورية النازحة في منطقة عكار 10الاف عائلة والأغلبية الساحقة من حمص والريف الشمالي تعمل جمعية عكارنا للشيخ معين المرعبي بتغطية تكاليف الإغاثية لهم[20].
- منطقة عرسال يتواجد في هذه المنطقة حوالي 1300عائلة واغلب الوافدين لمنطقة عرسال حسب المفوضية دخلوا بطرق غير شرعية واغلبهم من ريف القصير لمحافظة حمص وريف دمشق المحاذي لعرسال وحسب وصف اغلب اللاجئين إلى هذه المنطقة أن مشقة الطريق من سورية إلى عرسال يشكل العقبة الكبيرة في هرب الناس إذ يستغرق الطريق من 14ساعة مشيا على الأقدام، إضافة إلى أن اغلب الجرحى يصلون بحالة حرجة وتتولى البلدية كافة المهام الإغاثية بالتعاون مع الجماعة الإسلامية والمكتب النرويجي لشؤون اللاجئين[21].

- منطقة المرج ومنطقة المصنع يتواجد فيها نسبة قليلة من العائلات وسبب تمركزهم فيها قربها من دمشق وذلك للعودة والرجوع اليها متى يرغبون بذلك.
- منطقة بيروت وضواحيها يتواجد فيها حوالي 1300عائلة سورية في مناطق المخيمات الفلسطينية يعمل على مساعدتهم مجموعة من الناشطين السوريين بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية وأهلية.

ثالثا: اللاجئون السوريون في تركيا

حسب تصريح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، قدرت الحكومة التركية أعداد اللاجئين والذين يتلقون مساعدات من الحكومة التركية ب 93.500لاجئ إضافة إلى عدة الآلاف لا يعيشون ضمن المخيمات التي خصصت لهم والتي قدرت ب 13مخيم وهي[22]: مخيم اوفة، مخيم كلس، مخيم غازي عنتاب، مخيم قرمان مرعش مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين1، مخيم بخشين2، مخيم يبلاداغي1، مخيم يبلاداغي2، مخيم التتوز، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي، مخيم ادي يمان.

فمخيم اطمة على سبيل المثال يقطنه حوالي 4الاف شخص يسكنون خيم عشوائية قام اللاجئين بجلبها معهم أو من تبرعات السكان، تتميز هاته الخيم بنقص كبير في التهيئة فأغلبها بدون تدفئة وأخرى على التراب ينام السكان أو حصير جلبوهم معهم بالإضافة إلى أنها لا تقيهم حر الصيف أو برد الشتاء، ومن حيث المستلزمات الغذائية فتقوم بعض المنظمات وبشكل أساسي منظمة الاي ها ها التركية بتامين مستلزمات اللاجئين وبعض المتبرعين لكنها في شكل يوم بيوم أي غير مستمرة.

حسب مشاهدات من دخلوا لمخيمات اللاجئين بتركيا فهناك بعض الملاحظات الواجب ذكرها وهي[23]:

- إن معظم قاطني المخيمات هم من منطقة إدلب أو حلب وريف اللاذقية هربوا من ويلات الحرب من الطبقات المتوسطة مزارعين عمال، لا تتوفر جل الحاجيات الأساسية لهم في المخيم من مأكل ومشرب وتعليم وصحة...الخ.

- كل من يتوفر لديه مبلغ من المال يستأجر بيت ولا يسكن المخيم ويقوم بالحصول على المساعدات الإغاثية التي توزع على الناس في المخيمات.
- اللاجئين غير متواجدين في المخيمات يقطنون بعض المدن القريبة من الحدود وأخرين بمناطق بعيدة كإستنبول وأزمير.
- **على الصعيد الإغاثي:** تعمل الحكومة التركية بتوزيع حصص الغذائية على اللاجئين في المخيمات وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر ورز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل كلس توزع عليهم بعض المبالغ المالية العينية لشراء الحاجيات الخاصة والتي تقدر ب 200 ليرة للعائلة وكما يقوم الهلال الأحمر التركي بتوزيع الإغاثات على اللاجئين وبعض المنظمات غير حكومية كمنظمة الاي ها ها التركية.

كل ما تقوم به الحكومة التركية والمنظمات المجتمع المدني للاجئين السوريين غير أنها تبقى غير كافية نظرا أنها لا تكفي حاجيات الفرد بالإضافة إلى العديد منهم العالقين بالحدود التركية السورية ولم يعد يسمح لهم بالدخول نحو تركيا وازدياد معاناتهم من جوع ونقص الخدمات الصحية، كما أن الإعانة المالية من قبل الحكومة التركية يراها اغلب السوريين لا تكفي لسد حاجياتهم اليومية مما اضطر العديد منهم اللجوء نحو دول أوروبا.

رابعا: اللاجئون السوريين في العراق:

العراق بلد حدودي مع سوريا وبالرغم أن دولة العراق لم توقع على اتفاقية اللاجئين 1951 ولا يوجد توضيحات لإجراء اللجوء إلا أنها استقبلت كما كبيرا من اللاجئين بداية الأزمة السورية فحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فانه يتواجد 33704لاجئ،وقدرت المفوضية وجود 28000لاجي بإقليم كردستان في العراق، بالإضافة إلى وجود أخرين بمدينة الأنبار وبغداد،ومنذ بداية موجة اللجوء إلى العراق تم إجراء و تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السورين عملا بما تم الاتفاق به بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات الصلة والمنظمات غير حكومية بتاريخ 31مايو/أيار 2012 حيث تم الاتفاق على كيفية توزيع المعونات الإغاثية وتامين المخيمات والمشرب والملبس والصرف الصحي[24].

المحور الرابع:دور جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية

شهدت المنطقة العربية ومنذ 2010العديد من التغيرات السياسية في بعض الدول العربية مما استدعى إلى التساؤل إلى تحديد حدود دور جامعة الدول العربية الذي تميز بالتباين والتأرجح تجاه تلك التحولات حيث اعتبرت الجامعة العربية ما يحدث في تونس ومصر شان داخلي بينما طالبت بتدخل دولي في ليبيا بشرعنة عربية وفي اليمن تركت الدور للسعودية وقطر متمثلا في المبادرة الخليجية[25].

بينما اختلف الدور في الأزمة السورية بسبب الثقل الإقليمي لهته الدولة كما أن موقف الجامعة العربية كان يتطلب إرادة سياسية توافقية تتجاوز ميثاق الجامعة الذي لا يحتوي على آلية قانونية ملزمة لتسوية النزاعات التي تقع داخل حدود دولها كما أن تردد مواقف الدول المحورية في النظام العربي تجاه الأزمة السورية أدى إلى تأجيل دخول الجامعة على خط الأزمة[26].

مبادرة جامعة الدول العربية عرفت باسم المبادرة العربية الأولى وكانت في 10ايلول 2011 نصت على ما يلي:

- دعوة سوريا إلى وقف الفوري لأعمال العنف كلها ضد المدنيين وحتى لا تقدم مبررا للتدخل الأجنبي.
- تعويض المتضررين من القصف النظام.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمشاركين في الاحتجاجات.
- التغيرات السياسية وفق ما يطمع له الشعب ومن ضمنها برمجة انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة المترشحين.
- فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية.
- بدا اتصالات جدية بين النظام والمعارضة وسماع مختلف مطالبهم وإيجاد صيغة تكافئيه.

مثلت مساعي الجامعة العربية خطوة مهمة في العمل العربي وانطلقت في مبادراتها الأولى من أهمية سوريا في النظام الإقليمي والدولي ومنع أي تجاذبات أو استقطابات إقليمية أو دولية في التدخل في سوريا كما حصل في العراق[27]2003.

حاولت جامعة الدول العربية أن تجد آليات وسبل لتنفيذ المبادرة العربية، فشكلت لجنة وزارية عربية برئاسة وزير خارجية قطر وعضوية وزراء خارجية كل من الجزائر السودان وسلطنة عمان ومصر والأمين العام لجامعة الدول العربية وتكون مهمة هته اللجنة التواصل مع القيادة السورية لضمان وقف إطلاق النار وتجسيد كل مبادئ المبادرة[28].

لكن استمرار العمليات العسكرية للجيش السوري وعدم تجاوب النظام مع الوفد العربي قرر مجلس الجامعة عقد اجتماع استثنائي تم فيه تجميد عضوية سوريا وفرض عقوبات اقتصادية عليها في 12نوفمبر2011. وتقرر في الاجتماع أخر لوزراء خارجية في 16نوفمبر2011منح النظام السوري فرصة أخرى لتطبيق الحل العربي.

دخلت بعثة المراقبين سورية في يناير 2012 لكن نتيجة استمرار العنف انسحبت واجتمع مجلس وزراء خارجية العرب في 22يناير 2012 واقر مبادرة عربية الثانية والتي نصت على نفس بنود المبادرة العربية الأولى إلا أن التغير الوحيد في المبادرة الثانية هو وضع بند يلزم بشار الأسد تفويض صلاحياته لنائبه والذهاب إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة الإلزامية عليها[29].

جاءت المساعي العربية الثانية من اجل انقاض النظام السوري وإيجاد قوة الزامبية لتنفيذها لكن لاعتبارات والاستقطابات الدولية استخدمت روسيا والصين حق النقض الفيتو ضد مشروع عربي-غربي في مجلس الأمن وكانت هذه انتكاسة فعلية لمبادرة كانت رامية لوقف إطلاق النار وانتقلت المسالة السورية من مسالة داخلية إقليمية عربية إلى تجاذبات القوى الدولية بالتالي أزمة دولية.

ويبدو مما قيل أن تعقيدات واختلاف المواقف العربية الفردية تجاه سوريا يفرض العديد من القيود أمام دور جامعة الدول العربية الفردية تجاه سوريا يفرض العديد من القيود أمام دور الجامعة مع الأزمة حيث بدا الانقسام العربي واضحا بشان تسليح المعارضة السورية واللجوء إلى أساليب التدخل العسكري الدولي لحسم الأمر كما حدث في ليبيا حيث تقود السعودية وقطر ومنظومة مجلس التعاون اتجاه يسعى لدعم المعارضة السورية بالسلاح في حين يسعى اتجاه أخر بقيادة لبنان ومصر والجزائر والمغرب والسودان لرفض تسليح المعارضة لان ذلك يلغي دور جامعة الدول العربية ويسهم في توسيع دائرة الأزمة السورية لذا ادركت الجامعة أن تحركها منفردة في حل الأزمة السورية لن يحقق نتائج إيجابية لذلك فهي بحاجة لمساندة دولية تعزز دور الجامعة،ونظرا لان

مجلس الأمن يوجد به اطراف داعمة للنظام من خلال استخدام الفيتو الذي استخدم ضد المبادرة العربية الثانية بدا التوجه نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزز دور الجامعة العربية في مواجهة الأزمة السورية.

المحور الخامس: المبادرات التي طرحتها حركة عدم الانحياز

أولا: المبادرة المصرية

حاولت مصر إيجاد موقع لها في قضايا الشرق الأوسط بعد الثورة من خلال طرح مبادرة رباعية من قبل الرئيس المخلوع محمد مرسي لحل الأزمة السورية خلال قمة مكة ب تاريخ14أوت 2012 وتم التأكيد عليها في قمة طهران لدول عدم الانحياز[30]. حيث تضمنت المبادرة على انه يتم تشكيل مجموعة حوار رباعي تضم مصر والسعودية وتركيا وإيران لوضع تصور مشترك حول الأزمة في سوريا باعتبارها دول إقليمية مؤثرة في الواقع السوري، وقد هدفت القمة الرباعية إلى إيجاد حل سياسي لوقف نزيف الدم في سوريا ووقف آلام الشعب.

لكن بائت هته القمة بالفشل بسبب موقع مصر عقب المبادرة مباشرة ومساندتها للمعارضة ولمطالب الشعب بإسقاط النظام، السبب الذي أدى إلى غضب النظام السوري وتخلف السعودية عن حضور اجتماعات اللجنة ورفض المعارضة إدراج إيران ضمن مجموعة الحوار باعتبارها جزءا من الأزمة وليس الحل، كذلك رفض الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب للحلول الإقليمية أن تستبعد وجود قوى دولية تأثر في الحل [31].

ثانيا: المبادرة العراقية

تزامنت المبادرة العراقية مع التهديد الأمريكي بالضربات العسكرية على سوريا وعدم قدرة إيران على مساندة حليفتها سوريا بسبب الاتفاقات النووية وأيضا خروجها من العزلة الغربية فجاءت المبادرة من حليفتها العراق من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي والمتكون من ثمانية نقاط يوم 4سبتمبر 2013 تدعوا إلى وقف كلي للعمليات القتالية وإلزام النظام والمعارضة الجلوس في طاولة مفاوضات، وتشكيل حكومة مؤقتة تقوم بإجراء انتخابات فورية بإشراف عربي أممي يعقبها التداول السلمي على السلطة[32].

بالرغم من إن المبادرة أتت بعد استنزاف القوى الإقليمية والأممية لكل الحلول إلا أنها فشلت بسبب رفض المعارضة لبنودها والتي رات أنهاأتت من طرف مساند للنظام وأيضا لعدم وجود جدول زمني فيها يحدد كيفية تنفيذ القرارات أفرغ المبادرة من مضمونها وسمح للنظام باستغلال الوقت لتحقيق على أراضي لصالحه على حساب المعارضة، كذلك في ظل اختلال وعدم تواجد دعم عربي أو دولي للمبادرة كان مصيرها الفشل.

ثالثا: المبادرة الإيرانية

لقد تقدمت إيران بمبادرة جديدة لحل الأزمة السورية من خلال وزير خارجيتها علاء الدين بروجردو، تضمنت هته المبادرة دعوة لوقف إطلاق النار وسحب قوات الجيش النظامي من داخل المدن وتمركزها على الأطراف ونشر قوات حفظ السلام أو قوات فصل بين الأطراف المتحاربة وبدء حوار سياسي بين النظام والمعارضة مع بقاء الأسد في منصبه وتحت إشراف قوى إقليمية من بينها السعودية ومصر[33].

ورغم استجابة النظام السوري لبنود المبادرة إلاأن هته الاخيرة بقيت محدودة التأثير بسبب تيقن العرب أن هته المبادرة هدفها تحقيق مصالح إيرانية في المنطقة العربية.

المحور السادس: الإطار الدولي لحل الأزمة السورية

أولا: دور هيئة الأمم المتحدة في حل الأزمة السورية:

نتيجة فشل المبادرات العربية بعد استخدام الفيتو الروسي–الصيني تحولت الأزمة السورية إلى ساحة للتفاعلات الدولية وللطموحات الدولية والإقليمية وفي ظل غياب الولايات المتحدة لعبت روسيا دورا أساسيا في التوصل لخطة كوفي أنان في سورية حيث تم الاتفاق بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ووزراء خارجية العرب في القاهرة على المبادئ الأساسية لتسوية الأزمة في سوريا وتم المصادقة عليها في قرار خاص لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 21مارس 2012لتشكيل خطة كوفي أنان كمبعوث مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا[34].

كما قد تمكن المبعوث الأممي العربي كوفي أنان من تقديم خطة شاملة وجدت موافقة دولية وإقليمية تتألف من ست نقاط لتسوية الأزمة في سورية والتي استمدت معظم قراراتها من المبادرة العربية الثانية وقد تضمنت المبادرة ما يلي:

- تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات ووضع حلول سياسية داخلية تأخذ في الاعتبار الأول تطلعات الشعب السوري.
- الالتزام بوقف إطلاق النار ووقف جميع أطراف النزاع أي شكل من أشكال العنف المسلح تحت مراقبة الأمم المتحدة لحماية المواطنين.
- يجب على جميع أطراف النزاع تامين منافد إدخال المساعدات الإنسانية لمدة ساعتين يوميا.
- تقوم السلطات السورية بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في العمليات الاحتجاجية.
- تؤمن السلطات السورية حرية الحركة والصحافة في كافة أنحاء البلد.

لكن نتيجة تضارب المصالح والتناقضات الداخلية والخارجية بدا كوفي أنان يوجه جهوده نحو التوفيق بين أطراف الأزمة السورية والقوى الفاعلة دوليا وإقليميا لإنجاح مهمته حيث رأى انه لا وجود لحل عسكري في سورية ولا بد من وجود حل سياسي توافقي يكون بين كل ألوان وفصائل المجتمع السوري وهذا حسب رايه ليس سهلا[35].

حيث دعا المندوب الأممي والعربي إلىاتفاق جنيف في 30يونيو 2012والذي توصلت اليه مبادرة مجموعة العمل الدولية والتي ضمت مجموعة العمل الدولية في شان سورية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إضافة إلى تركيا بوصفها رئيسة منظمة التعاون الإسلامي وقطر بوصفها رئيسة اللجنة الوزارية العربية والكويت التي تراس مجلس وزراء الخارجية العرب والعراق رئيس القمة العربية عام 2012 ومفوضية الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

حيث نصت اتفاقية جنيف 1 على تأسيس مجلس حكم انتقالي يوفر مناخا محايدا يتيح التحول السياسي في البلاد وان يتمتع بكل الصلاحيات التنفيذية ويمكن أن يضم أفرادا من الحكومة الحالية والمعارضة وبقية المجموعات بناء على الاتفاق المتبادل[36].

خطة النقاط الست لكوفي أنان صحيح أنها لاقت إجماع دولي من كل الدول والمنظمات حتى الدول العربية لكنها لم تخرج عن مبادرة جامعة الدول العربية في بنودها إلا أنها لم تطبق على ارض الواقع نتيجة لتفسيرات القوى المختلفة لكيفية تنفيذها وإلزام الأطراف بها ونتيجة التباين استخدمت روسيا والصين من جديد الفيتو ضد مشروع قرار غربي قدمته بريطانيا وضع بنودا من

خطة أنان تحت الفصل السابع الأمر الذي اجهز على أي احتمال في أن تكون خطة أنان مسار للتسوية في سورية.

لقد أسهم فشل المبعوث الأممي العربي كوفي أنان في تحقيق خطته بتسوية الأزمة السورية في تقديم استقالته بتاريخ 2اغسطس 2012،وقد بين انه لم يحصل على الدعم المطلوب من المجتمع الدولي مشيرا إلى عدم التوافق بين أعضاء مجلس الأمن حال دون تنفيذ خطة السلام[37].

- **الأخضرالإبراهيمي ومؤتمر جنيف2:**

بعد استقالة كوفي أنان تسلم الأخضر الإبراهيمي مهمة المبعوث المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة لكن لقي مسعاه لوضع حل للمسالة السورية نفس ما لقيه سابقه كوفي أنان.

وقد لفت الأخضر الإبراهيمي نظر المجتمع الدولي بان تغذية العنف في سوريا سيعمل على انتشاره في المنطقة،وقد تزامن ذلك مع تأكيد جيفري فيلتمان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أن التوقعات بإمداد الصراع خارج سوريا يتحول إلى حقيقة،وكاد المبعوث الأممي العربي أن يستقيل لولا اتفاق لافروف وكيري في 7ايار2013الذي نص على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة السورية استنادا إلى بيان جنيف الأول[38].

- **المتغيرات التي أعاقت مؤتمر جنيف الثاني:**

نظرا للتطورات المتسارعة التي شهدتها الأزمة السورية والتي أسهمت في فشل المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي بتحقيق بيان جنيف 1وتسوية الازمة للسورية والعمل على إرساء الأمن والسلام غير أنها أحدثت نوعا من التقارب والتفاهم في البيئة الدولية التي رات لابد من إقامة مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لتسوية الأزمة السورية سياسيا والعمل على تنفيذ اتفاقية جنيف1،لذا سعى المبعوث الأممي على وضع اطار عام لمناقشة الأفكار التي يمكنها أن تسهم في إنجاح المؤتمر وإحضار كافة الفرقاء إلى طاولة المفاوضات للخروج بقرار لصالح حل هته الأزمة .

هناك العديد من العقبات التي واجهت مؤتمر جنيف الثاني خصوصا النظام والمعارضة حيث ادركا انه لابد من الذهاب للمؤتمر بمنطق القوة لذا عمل النظام على تحويل موازين القوى لمصالحه خصوصا بعد معركة القصير،الأمر الذي أدى إلى إحداث تغير استراتيجي في تفاصيل المشهد الميداني بين النظام والمعارضة،وعزز قدرة النظام على توظيف معطيات الداخلية للانتقال إلى

المرحلة السياسية والعسكرية للتخلص من الضغوطات المفروضة عليه [39]،بينما عجز الائتلاف على راب الصدع فيما بينهم بسبب عدم وضوح الرؤية نظرا لارتباط العديد من الفصائل بقوى من الخارج،وكذلك الخلاف والانقسام بين قيادات الائتلاف والمجلس الوطني على حضور المؤتمر بينما فضلت بعض اطراف المعارضة بحضور المؤتمر بوفد مستقل،في حين هناك رغبة المجلس الوطني بحضور المؤتمر بقيادة احمد الجربا كونه الممثل الأساسي للمعارضة وما في من إسهام في كسر احتكار النظام للسلطة،غير أن اختلاف الرؤى بين المعارضة والنظام ورغبة كل منها في فرض شروط مسبوقة قبل المؤتمر.

بالإضافة إلى تدخل الأطراف الدولية والإقليمية ورفض السعودية المشاركة بسبب الحضور الإيراني وانتقادها للولايات الأمريكية على فشلها في معاقبة النظام السوري لاستخدامه الكيماوي في غوطتي دمشق، وهذا كان بنظر السعودية اتفاق ضمني أمريكي إيراني على مواجهة الإسلام المتشدد في سوريا خصوصا بعد اتفاق جبهة النصرة والجيش الحر وأحرار الشام بالولاء للقاعدة.

مما يقيل يفهم أن التركيز الدولي كان تحديدا اخذ ينتقل من فكرة التحول الديموقراطي في سوريا إلى مواجهة نفوذ تنظيم القاعدة،وتنامي دور القوى الجهادية المتطرفة عبر جبهة النصرة وأحرار الشام العابرة للحدود، وتأثيرها في مجمل الوضع الإقليمي وإسرائيل الأمر الذي يؤكد أن التفاهم بين القوى الدولية الداعمة للمعارضة السورية والقوى الدولية الداعمة للنظام من الممكن أن يصلوا فيما بينهم إلى حلول سياسية تؤمن لسورية الحرية والكرامة عن طريق تطبيق بنود جنيف 1.لكن يبقى هذا أملا في ظل كل تلك التجاذبات والمصالح الاستراتيجية لكل طرف .

ثانيا:مسار فينا

شارك فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا في 23اكتوبر2015 ثم توسع ليشمل جميع الأطراف الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالشأن السوري بما فيها ايران تمكن اجتماع فينا الموسع الثاني في 14نوفمبر 2015 من إقرار خريطة طريق للحل في سورية وفق جدول زمني يمتد إلى ثلاثة فترات متلاحقة تنتهي أخرها في كانون الأول/ديسمبر2017 وتنطلق العملية التفاوضية برعاية الأمم المتحدة في مطلع عام 2016وتهدف إلى الاتفاق على آليات وقف اطلاق النار في حين تشهد الفترتان اللاحقتان

الإعلان عن تأسيس حكم ديموقراطي وغير طائفي[40]. يليها إجراء انتخابات تحت إشرافالأمم المتحدة تشمل السوريين في الداخل والخارج.

بناءا على ذلك تمت دعوة أطراف المعارضة في الرياض لتوحيد صفهم وتوجهاتهم في 8و2015/12/9اذ مثل مؤتمر الرياض محطة مهمة في مسيرة الأزمةالسورية، اتفق المؤتمرون على وثيقة سياسية للحل تشمل تأكيد وحدة سورية والاتفاق على مدنية الدولة وسيادتها ووحدة الشعب السوري في إطار التعددية، إضافة إلى التزام الديموقراطية وإعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية[41] و انهم اتفقوا على تشكيل هيئة عليا للأشراف على العملية التفاوضية مع النظام برعاية الأمم المتحدة.

عرضت مسودة القرار الأممي على مجلس الأمن في اجتماع مجموعة فينا في نيويورك وعارضه بقوة ممثلو تركيا والسعودية وقطر،لكن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من المعارضة طرحت مشروع القرار الأممي في مجلس الأمن بالتنسيق مع روسيا، ليشكل بذلك القرار الذي حمل رقم 2254 نتاج تسوية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وليس بين الأطراف الصراع في سورية ولا بين الدول الإقليمية فجاء بمثابة بحث عن مخارج أكثر من اتفاق على تسوية ما[42].

تبدو فرص تسوية الأزمة السورية أكبر من أي وقت مضى فالقرار رقم 2254 هو القرار السياسي الأول الذي تناول حل المسالة السورية حلا مباشرا،في حين أن جميع القرارات الأممية السابقة كانت أما خاصة بتناول الجوانب الإنسانيةوالإغاثية في الأزمةالسورية.

ثالثا: مؤتمر جنيف 3والمسالة السورية

وسط تباينات كبيرة انطلقت في جنيف في 29كانون الثاني/يناير 2016جولة جديدة من المساعي السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة لحل الأزمة السورية شارك في هذا المؤتمر المعارضة والتي أكدت على أن حضورها مفروض بشرط تطبيق القرارات الواردة في قرار مجلس الأمن 2254بتاريخ ديسمبر2015 وبنوده الموجودة في الفقرتين 12و13، والتي نصت على رفع الحصار عن المناطق المحاصرة وإدخال مساعدات إنسانية وطلاق صراح المعتقلين خصوصا النساء ووقف الهجمات البرية والبراميل المتفجرة،حيث ترى المعارضة إن هذه المطالب غير قابلة

للتفاوض،لكن رفض النظام لمطالب المعارضة أدىإلى جولات دبلوماسية لتليين موقف المعارضة والجلوس في مفاوضات[43].

كما اضطر النظام الدخول في جنيف3 تحت الضغط الروسي بقيادة بشار الجعفري ووليد المعلم كرئيس للوفد[44]، تزامن استعداد النظام السوري للدخول للمفاوضات مع تصعيد ميداني كبير وتكثيف للقصف وذلك لدخول إلى المفاوضات من منطق القوة وجعل محور المفاوضات فقط المساعدات الإنسانية.

انتهت جنيف 3بتعليق من طرف الولايات المتحدة المفاوضات، وذلك لموقف المعارضة من الانسحاب بسبب عدم تنفيذ القرار2254وعن جدوى المفاوضات إلابتوقف القصف عليهم أو ترفع الحصار عن مدن محاصرة من سنوات وأيضامماطلة النظام تجاه أي قرار يخص التغيير أو التعديل من مواقفه أو مواقف حلفائه.

الخاتمة:

تعد المسالة السورية والتي بدأتأحداثهامنذ 2011الاكثر تعقيدا في المنطقة العربية والنظام الدولي، حيثبدأت بسيطة بحركة مطالبة لأسقاط النظام بدرعا،لكن مع فشل النظام في احتواء المظاهرات بالشكل السياسي وقمعها عسكريا تفاقم الوضع، ومن خلال ما تقدم في بحثنا يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- أن موضوع الفصل السادس في هيئة الأمم المتحدة وعلاقته بالأزمة السورية حيث استخدم الفصل السادس لتدويل الأزمة السورية وإدراجها ضمن أجندة مجلس الأمن الدولي وتم إرسال أكثر من بعثة أممية لتقصي الأحداث ووضع حل سياسي للازمة كان أخرها مبادرة كوفي عنان التي اعتمدت في محاور التفاوض جنيف 1وجنيف2 مدعومة من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وكانت نهايتها جميعها الفشل بسبب عدم صدق نوايا النظام السياسي السوري في حل سياسي وتقاعس المجتمع الدولي للضغط عليه[1].

- كان التحالف الدولي اكثر نشاطا في مرحلته المدنية لكن حين بدا النظام يستخدم السلاح الثقيل ضد شعبه من دون سقف أو خطوط حمراءاصبح من الضروري اتخاذ مواقف دولية اكثر حزما ضد النظام والمحور المؤيد له، وبالتالي تبينت هشاشة القوى الدولية المعارضة للنظام وظهر أنها ليست مؤيدة للثورة بالضرورة كما أنها غير مستعدة لتحمل عواقب دعمها للثورة، وكما هو الحال في الثورات العربية الأخرى اجتهد النظام في طرح الخيار أمام هذه الدول فإماأن تدعم النظام كما هو وإماأنتخاطر بوصول حركات إسلاميةإلى الحكم،أو نشوء حالة من الفوضى والحرب الأهلية.
- كشفت الأزمة السورية عن وجود حالة من الترهل والضعف في النظام العربي الإقليمي بعد عجزه عن احتواء الأزمة وحلها، الأمر الذي أسهمإلى تحويلها إلىأزمة دولية.
- أثبتتالأزمة السورية محدودية دور الجامعة العربية في إدارتها للازمة وذلك للاستقطابات الإقليمية وخضوعها لتأثيرأطرافإقليمية تسعى لتحقيق مصالحها من خلال تأييد المعارضة ودعمها بالسلاح رغبة منها في إسقاطالنظام.
- عدم قدرة المعارضة على تشكيل فصيل واحد يقوم بالتحدث عن مطالب المعارضة ساهم في تشتت قواها وتعقيد حلها لصالح أطراف دولية وإقليمية.
- بمقدار ما شكلت الأزمة السورية استقطاب دولي فإنها شكلت بالمقابل بؤرة استقطاب إقليميأكبر، نتيجة القرب الجغرافي والتداخل والتنافر الأيديولوجي وحجم المصالح والصراع على النفوذ وتصور الأطرافالإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية للتهديدات التي تواجههم والفرص المتاحة أمامهم لتحقيق غاياتهم.
- أعادتالأزمة السورية التوازنات الدولية والإقليمية حيث لم تعد الولايات المتحدة الفاعل القوي في الساحة الدولية ونفس الشيءبالنسبة للفواعل الإقليمية، فقد أسستالأزمة السورية لظهور فواعل دولية وإقليمية اضحى لها تأثير قوي.

- لابد من الخروج بحل سياسي جديد وذلك بعقد مؤتمر دولي يجمع أطرافالأزمة لوضع استراتيجية تسهم في إيجاد حلول جذرية للازمة السورية والقدرة على إدارة المرحلة الانتقالية من خلال مشاركة الجميع.
- لابد من تفعيل عمل المجتمع المدني من خلال تعديل الدستور ليسمح بتشكيل الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية وفاعليات المجتمع المدني بأكملها،على أن تعمل بكل حرية وان يضمن لها الدستور ذلك.

قائمة التهميش:

محمد جمال باروت، سوريا أزمة نظام وثورة شعب، مركز أمية للبحوث والدراسات،2013، ص 396-397.

سهام فتحي سليمان أبو مصطفي، الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية2011 - 2013.رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة،2015، ص53-54.

نصر ربيع وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للبحوث والسياسات،2013، ص55.

"للجوء إلى أوروبا يحفزه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية".وحدة تحليل السياسات في المركز العربي.سبتمبر2015،ص3. متحصل عليه من:http://www.dohainstitute.org/release

المرجع نفسه، ص3-4.

"اتجاهات الراي العام للمهجرين واللاجئين السوريين نحو الانتخابات والأوضاع الراهنة في سورية ". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014،ص8.متحصل عليه من:http://www.dohainstitute.org

سهام فتحي سليمان أبو مصطفي، مرجع سابق، ص59.

المرجع نفسه، ص59.

معاذ فريحات، أزمة اللاجئين السوريين في الأردن-مخاطر وفرص-، متحصل عليه من:
http://governance.arij.net/blog
المرجع نفسه.
معاذ فريحات، مرجع سابق.
نهى شعبان، منظمة كير تطلق دراسة جديدة حول وضع اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية والمجتمعات الأردنية المضيفة، متحصل عليه من:
http://ayyam.org/archives/117435
ناصر الغزالي، تقرير النازحون واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، (د. م. ن): مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ص28،متحصل عليه من:*www.achr.eu/raport%20**syria**.pdf*
المرجع نفسه، ص31.
المرجع نفسه، ص32.
المرجع نفسه، ص32-33.
ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص44.
المرجع نفسه، ص46.
المرجع نفسه، ص48.
فيصل فياض، موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية 2010-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة،2013، ص70.
سهام فتحي سليمان أبو مصطفي، مرجع سابق، ص152.
عزمي بشارة، سوريا: درب الآلام نحو الحرية –محاولة في التاريخ الراهن،الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013،ص448
المرجع نفسه،ص449.
المرجع نفسه،ص451.
أماني ماجد،هل سقطت المبادرة الرباعية المصرية في رمال سوريا المتحركة، الأهرام الرقمي اكتوبر2012،متحصل عليه من:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=10760
مركز بغداد للاستشارات والدراسات،المبادرات الإقليمية لحل الأزمة السورية،تقدير موقف، بغداد، سبتمبر2012.
مجلة سياسات عربية،صفقة الكيماوي المخرج الذي أراده أوباما، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد5، نوفمبر2013، ص18.
طارق الحميد، أين المبادرة الإيرانية تجاه سوريا،صحيفة الشرق الأوسط، العدد12333، الاثنين 3سبتمبر، 2012.
نورهان الشيخ،موقف الاتحاد السوفيتي وروبا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2013،ص193-194.
دفيد ليش،سوريا سقوط بيت الأسد،القاهرة:مجلة السياسة الدولية،العدد 192، 2012، ص150.
عزمي بشارة،مرجع سابق، ص456.
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،مؤتمر السلام السوري جنيف 2وتحديات البيئة المحلية والإقليمية،الدوحة:وحدة تحليل الدراسات السورية،2014، ص3.
سهام فتحي سليمان أبو مصطفي،مرجع سابق، ص165.
شمس الدين الكيلاني،في الطريق إلى جنيف:سلوك النظام السوري تجاه خطط التسوية،الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو2013، متحصل عليه من:
http//www.dohainstitue.com
سلسلة تقدير موقف،هل تحسنت فرص التسوية في الأزمة السورية بعد القرار2254، الدوحة: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، يناير2016،
المرجع نفسه،ص2.
المرجع نفسه، ص 3.
سلسلة تقدير موقف،جنيف3 لماذا فشلت المفاوضات قبل أن تبدأ،الدوحة:وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، فبراير2016، ص1.
المرجع نفسه، ص3.

محمد زيكار،إشكالية التدخل الدولي في سوريا.مجلة دلتا نون،العدد الثاني. دمشق-لندن.نوفمبر2014،ص2.

محمد زيكار،إشكالية التدخل الدولي في سوريا.مجلة دلتا نون،العدد الثاني. دمشق-لندن.نوفمبر2014،ص2.